

#### ■ المشهد السياسي

## وفد مصرف لبنان «يطعن» الحكومة أمام صندوق النقد

## التلاعب بالليرة: من يغطّي رياض سلامة؟

**بينما دخلت البلاد مرحلة شديدة الخطورة، عنوانها التفاوض مع صندوق النقد الدولي، يتصرف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كما لو أنه «في صفوف الاعداء»، وبدلاً من المساعدة في عملية التفاوض الذي يُعبّر بالدرجة الاولى عن رغبات الطبقة التي يمثلها سلامة، وجه الأخير «طعنة» للحكومة في المفاوضات. في المقابل، تلقى حاكم «المركزي» اهنس صكّ حماية من المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم، من خلال ختم التحقيق، بغضية التلاعب بسعر الليرة، والاكْتفاء بـ«كبش فداء» برتبة مدير في مصرف لبنان**

دخل المشتبه فيه غرفة التحقيق واثقاً. اجاب عن أسئلة المحقّقين، بوضوح: «نعم، بعثت دولارات إلى صرافين، واشترتيت دولارات من صرافين». المستجوب هو مازن حمدان، مدير العمليات النقدية في مصرف لبنان. ثقتّه تابعة من الإجابة التي كررها، والتي دوّنها المحققون في محضر التحقيق، وأبلغوا بها المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم، وهي: «كل ما كنْتُ افعله كان يتم بناءً على قرار من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة». في حالة مماثلة، كان على المدعي العام، أي مدع عام، أن يامر المحقّقين باستدعاء سلامة إلى التحقيق،

#### تسوّف وسائل الإعلام الداعمة لسلامة معلومات عن تحلّله لخفض سعر الدولار

#### مصرف لبنان لصندوق النقد: خسائر القطاع المصرفي المُقدّرة في الخطة الحكومية غير دقيقة

واستجوابه بشأن مسؤوليته عن الأعمال التي نفّذها حمدان. هذا هو الإجراء الطبيعي، في أي قضية يُذكر فيها اسم شخص كمتسوّول عن أمر مخالف للقانون، فكيف إذا كان هذا الأمر خطيراً ومن ورنّ التلاعب بسعر النقد الوطني؟ وكيف إذا كانت هذه المخالفة تجري في مصرف لبنان؟ وكيف إذا كان هذا المصرف هو كناية عن مؤسسة يحكمها شخص بمصلاحيات مطلقة، ولا يُحرك فيها أحد ساكناً من دون أمره؟ رغم ذلك، قرر القاضي علي إبراهيم ختم التحقيق في قضية تورط مصرف لبنان في التلاعب بسعر الصرف،

<p>توضيح</p>
<p><b>فرنجية:</b></p> <p>رَدَّ رئيس تَجَارِ المردة النائب السابق سليمان فرنجية على التقرير المنشور في «الأخبار» أول من أمس، بعنوان «توتال المغامرة في الاستكشاف في البلوك رقم باقية إلى البلوك 9، وهي بصدد إصدار بيان قريب تعلن فيه انسحابها من لبنان». ونفى فرنجية في أو المعلومات التي قالها فرنجية في مؤتمره الصحافي الإثنين الماضي، «لم تأت من فراغ، بل من حديث يرويه السفير الفرنسي في بيروت برونو فوشيه منذ أيام، لفرنجية وآخرين غيره». وأن «فوشيه نقل أجواء متشائمة إلى أكثر من شخصية المصدر الثاني.</p>

والاكْتفاء بتوقيف حمدان، ومتعاقد سابق مع مصرف لبنان كان يشكل صلة الواصل بين حمدان وصرافين. التحقيق «لشتت» أن التلاعب بسعر الليرة كان أمراً مبدئياً، من عصابة من الصرافين، وبيدارة مصرف لبنان. وأخطر ما في الأمر هو ما ذكره مسؤول رسمي رفيع المستوى أمس، لجهة قوله إن ما قام به سلامة هو عمل تجاري هدفه تحقيق الأرباح التي سيستعملها مصرف لبنان لتأمين الأموال اللازمة لدفع رواتب موظفي القطاع العام وتمويل الدولة؛ ثمة جريمة تُرتكب بحق سكان لبنان الذين فقدت مداخيلهم ومدّخراتهم قيمتها الشرائية، وباتت أكثريتهم على حافة خط الفقر وتحتته، وجريمة تُرتكب بحق الاقتصاد الوطني ومخالفات بالجملة للقانون النقد والتسليف الذي يحكم عمل المصرف المركزي. والمسؤول الأول عن هذه الجرائم هو رياض سلامة.

مطالبياً مصرف لبنان بالتدخل لكبح ارتفاع سعر الدولار. أتى ذلك بعدما وردت إلى دياب، ومسؤولين آخرين، معلومات لا تقل خطورة عن قضية التلاعب بسعر الليرة. هذه المعلومات أتت تحديداً من محضر الاجتماع الذي عُقد اول من أمس بين الوفد اللبناني (غير الموحد) ووفد صندوق النقد الدولي، كفاتحة للمفاوضات بين الطرفين بشأن شروط البرنامج الذي يطلبه لبنان من الصندوق.

فحاكم مصرف لبنان لم يتعدّد، وحسب، التغيّب عن الجلسة الأولى للتفاوض، ومن دون أي مبرّر، بل إن ممثلبه الذين حضروا الاجتماع، تصرّفوا من منطلق العداوة للحكومة، بحيث أشار وفد «المصرف المركزي» إلى أنه «لا يستطيع تقييم خطة الحكومة لا سلباً ولا إيجاباً»، بحجة أنه «لم يُشارك بوضعها»، لكن ما جزم به وفد مصرف لبنان أمام مفاوضي صندوق النقد هو أن «خسائر القطاع المصرفي المُقدّرة في الخطة مبالغ بها وغير دقيقة»، وبحسب مصادر معينة، فإن أداء وفد مصرف لبنان يضّر بموقف لبنان التفاوضي في وجه صندوق النقد الذي لاحظ وفده التباينات الواضحة في المواقف بين أعضاء الوفد اللبناني.

تصرفات سلامة تؤكّد يوماً بعد يوم، أنه لا يكتفي بالقفّز فوق القانون بذريعة الاستقلالية حصراً، بل يعمل ضد مصلحة الدولة، علماً بأن قرار التفاوض مع صندوق النقد، ويعمل عن صوابيته أو عدوها، هو قرار سياسي رسمي اتّخذ بإجماع مجلس الوزراء، ومن واجب سلامة الالتزام به والمساعدة فيه، لكنّه بدلاً من ذلك، يمتنع عن تزويد الدولة بجردة دقيقة عن موجودات مصرف لبنان والتزاماته وأرباحه وخسائره. في هذا الوقت، حوّك سلامة ماكينته التسويقية، إذ بدأت وسائل إعلامية مستغفدة من المال العام الموضوع في عهدة مصرف لبنان، بإشاعة معلومات تشير إلى أن سلامة سيبتدخّل لأجل الدفاع عن سعر صرف الليرة»، علماً بأن سلامة كان يرفض الأمر سابقاً. كذلك استغفر سلامة كل علاقاته المحلية والخارجية للدفاع عن موقعه، وهو بدأ الطعن بمرشحين محتملين لخلافته، ناسباً لهم بناء علاقات مع حزب الله، ويسعي سلامة إلى توفير منغلة إعلامية تدافع عنه بالتعاون مع رئيس جمعية المصارف سليم صفيّر الذي تفخيد تقارير لجنة الرقابة على المصارف بأن مصرفه «بنك بيروت» في حالة إفلاس حقيقي، وأنه أبرز المصارف المرحة للاندثار في أول عملية إعادة هيكلية للقطاع.

استنقار سلامة - صفيّر أي بعد ورود معلومات تفيد بأن السفيرة الأميركية في بيروت، دوروثي شيا، قالت للنائب جبران باسيل عندما تلقته أخيراً «إن هناك مؤسسات مالية أميركية ودولية يجب أن تكون موافقة على المرشّحين لخلافة سلامة»، ما يعني عدم ضمانة واشنطن في البحث عن بديل للحاكم الحالي لمصرف لبنان، وبحسب مصادر مطلعة، فإن مسؤولين فرنسيين يصلحوا مسؤولين لبنانيين بأن هناك مشكلة كبيرة في المصرف المركزي.

الاتّباع بالليرة والقبول المغشوش، الفضيحة ماثلة بلا أي لبس: في

#### فتح مجلس الوزراء الباب أمام مفاوضات جديّة

**تجرّب مع الشركات المهتمة ببناء معامك الكهرباء. إصرار يعطيه وزير الطاقة إمكانية التوصل إلي اتفاق مع تلك الشركات لتمهيد التكوين النقويّة والمالية. والأهم أنه يتعامل الشركات المالية ودولها مع لبنان ما بعد انهيار المال والتدي**

#### إيلي الفرزلي

خطوة أخرى خطاها مجلس الوزراء على طريق الألف ميل لإنشاء معامك الكهرباء. بعد شهر ونصف شهر من موافقة المجلس على تفويض وزير الطاقة رياضون عجر «التفاوض مع كبرى الشركات المصنّعة لتوربينات الكهرباء ودراسة إمكانياتها ورغبتها ببناء معامك، بموافقة وغطاء ومواكبة من دولها»، قرر المجلس أمس الموافقة على مذكرة تفاهم أعدتها وزارة الطاقة لهذه الغاية. بعد ذلك يفترض أن تعكف الوزارة على عرض هذه المذكرة على الشركات المذكورة في القرار الوزاري (سيمنز، جي إي، إنساندو، ميتسوبيشي) والشركات المهتمة، والعمل على توقيعها من قبل الطرفين (الوزارة والشركات).للانتقال بعدها إلى مرحلة المفاوضات الجديدة، على أن ترعف النتيجة إلى مجلس الوزراء مجدداً. ما سبق لا يعني شيئاً. الطريق طويل والإفراط بالتفاؤل ليس في محله. صحيح أن الشركات التي راسلتها الوزارة استجابت لطلبها

### ■ تقرير

## معامك الكهرباء: مذكّرة تفاهم لاختبار الجديّة

اهتمام صيني بالاستثمار في معامك الكهرباء، وأشار إلى أن الوزارة راسلت السفير الصيني في الثاني من نيسان الماضي، ربطاً بإبداء الصين اهتمامها سابقاً بتمويل مشاريع إنشاء معامك من خلال شركات صينية متخصصة في بناء المعامل وفق صيغة EPC+F (طوت الحكومة صفحة الـ BOT بعدما ادركت صعوبة دخول أي مستثمر في محاطر طويلة الأمد في بلد غير مستقر، أضف إلى أن هذا النوع من العقود يحتاج إلى وقت طويل لتنفيذه). وقد ردت السفارة الصينية بالإشارة إلى أنه سيتم الاتصال بالجهة المختصة بالاستثمارات الخارجية (China Foreign Contractors Chamber) لتقديم توصية للشركات الصينية المختصة التي يمكن أن تتعاون مع الدولة اللبنانية من أجل إنشاء المعامل وتأمين التمويل اللازم وفق شروط مشابهة لباقي الدول، حيث يسدد القرض خلال 10 إلى 20 سنة بغائدة لا تتجاوز 2.5 في المئة. كما أشار وزير الطاقة إلى أن وجود صيغتين للتمويل، واحدة تتطلب ضمانات سدادية وأخرى لا تتطلب هذه الضمانات، إنما بشروط مختلفة وتبحث في حينه.

إلى ذلك، فإن مذكرة التفاهم التي أقرت (6 صفحات)، تنص في مقدمتها على أن الهدف منها هو «تحديد مجالات التعاون الممكنة بين الوزارة والشركة لتطوير مشاريع إنتاج الطاقة في لبنان وتحديد جدول زمني وخطة العمل الضرورية لتنفيذ هذه المشاريع بعد إقرارها وفق الأصول».

وقد حددت مدة هذه المذكرة بستة أشهر إلا في حال تطور المفاوضات، على أن يشمل نطاقها الأهداف التقنية المطلوبة التي تؤدي إلى بناء المعامل وتشغيلها. علماً بأن توقيع هذه المذكرة لا يشكل التزاماً للوزارة أو للشركة للدخول في عقد المشروع، إلا في حال توافق الأطراف على ذلك خطياً أو دخولها في علاقة تعاقدية ملزمة. كما لا تمتع هذه المذكرة الوزارة من الدخول في مناقشات من أي طرف ثالث.

تمويل كامل للمعامل بسبب الأوضاع الراهنة وعدم قدرة الدولة على التمويل. ضمانات دفع قيمة القروض من قبل وزارة المالية (كان ذلك قبل الانهيار المالي والنقدي). الاعتماد على الفبول الثقيل HFO يمكن أن يعرقل القدرة على تأمين القروض، ما يوجب البحث جدياً في تأمين الغاز الطبيعي لتشغيل المعامل، وإلا سيكون الخيار هو اعتماد الديزل أو أويل الأخرى كلفاً. وفيما سبق أن كشفت «الأخبار» عن مراسلات اجرتها إحدى الشركات الصينية مع رئاسة الحكومة ووزارة الطاقة، أكد وزير الطاقة وجود

### ■ تقرير

## مجلس الوزراء يُسيّط «سلعاتا» بالتصويت

المتطرّق إلى ملف «سيدير»، وبعد شرح أفضل للخطة وتوزيع الأموال من قبل فريق مُختصّ، أطرّض وزير الاقتصاد راوول نعمة بحجة أنه «غير مُطلّع على الملف ولم يستشره أحد»، فحُصل حقيقته وخرج من الجلسة، ثمّ عاد واحتجّ على «تخصيص 262 مليون دولار لوزارة الثقافة»، طالباً لارتباطه بمواضيع مُسبّقة، متسائلاً عن «سبب تدخل وزارة الاقتصاد في هذا الأمر»، واستغرباً طلب عقد الاجتماع، بينما هذا الأمر مرتبط بالحكومة مجتمعة وهي من لها الحق في مناقشته.

وفي ما يتعلّق بموضوع التهريب إلى الحدود، أعلنت وزيرة الإعلام نعال عبد الصمد بعد انتهاء الجلسة أن الحكومة قررت «مصادرة المواد التي يتم إدخالها أو إخراجها بصورة غير شرعية من لبنان المصلحة الجيش، كما ستصادرة السيارات أو الأليات المستخدمة مع الإشارة إلى أن القرار يصدر بموجب مرسوم من دون حاجة إلى تعديل قانوني».

الذي خُلف توتراً في الجلسة. فخلال

أبدت ورغبتها المبدئية بالتعاون مع الدولة اللبنانية بهدف إنشاء معامك الكهرباء، مع تقديمها عروضاً أولية. إلا أن هذه العروض لم تتأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي للدولة والمخاطر المستجدة، على ما يشير وزير الطاقة. وهو ما يسمح بالتخوف من تعديلات جدية قد تطرأ عليها أو حتى تنسفها، علماً بأنه لم يعرف ما إذا كان هذا الاهتمام لا يزال قائماً، بعد معلومات تم تناقلها في الوزارة عن انسحاب شركات سيمينز.

ما أحرّ موافقة المجلس على مذكرة التفاهم لم يكن الخلاف على مضمونها. تعديلات بسيطة أجريت على الوثيقة غير الملزمة للموَقَّعين عليها، لكن ما حصل أن الخلاف انتقل إلى المربع الأول. أين ستبنى المعامل؟ فإذا كانت خطة الكهرباء قد أشارت إلى ثلاثة أماكن هي: الزهراني ودير عمار وسلعانا، فقد رفض وزراء في الحكومة السير بمعمل سلعانا. كما جرت الإشارة إلى أن «الفرنسيين أبغوا وزير الخارجية ناصيف حتّي أن الموافقة على خطة الكهرباء تتصّل بإقامة محطات إنتاج الكهرباء، ما يؤكد عدم جدوى إنشاء معمل سلعانا الذي يرتب كلفة إضافية لا تتناسب مع الواقع الحالي للدولة.

بالفعل، سقط معمل سلعانا من الخطة أمس، فدا القرار الحكومي إلى تطبيق الخطة. بعد رفع وزارة الطاقة تقريراً بنتيجة التفاوض مع الشركات، «بدا من الزهراني واستكمالاً لها بحسب الخطة، ذلك بحسب، إن وصلت المفاوضات إلى نتيجة إيجابية، أن المعمل الأول سيبقى في الزهراني، مع احتمال أن يعرض معمل «دير عمار 2» على التزيم تالياً، في حال قررت الشركة التلزيم حالياً، والتي تواجه صعوبة في تأمين التمويل اللازم له، الانسحاب. على أن يكون معمل سلعانا آخر العقود، إذ أُعيد إحياءه. تجدر الإشارة هنا إلى أن خطة الكهرباء التي يوجي مجلس الوزراء باته ينفذها، قد نسفت عملياً، فهي تشير إلى بدء الأعمال في «دير عمار

أبدت ورغبتها المبدئية بالتعاون مع الدولة اللبنانية بهدف إنشاء معامك الكهرباء، مع تقديمها عروضاً أولية. إلا أن هذه العروض لم تتأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي للدولة والمخاطر المستجدة، على ما يشير وزير الطاقة. وهو ما يسمح بالتخوف من تعديلات جدية، فيما قد يأخذ تحضير دفر الشروط وتوقيع العقود وتأمين التمويل أشهراً طويلة. بالتخيّة، فإن العروض الأولية المتقدمة أفضت إلى الحصول على بعض المخططات، ومنها: «تجاوز قيمة القروض التي يمكن تأمينها وفق صيغة EPC+F (إنشاء المعمل لمصلحة الدولة وتأمين التمويل له) بين 80 في المئة و 85 في المئة من قيمة المشروع، على أن تقوم الدولة بتأمين القيمة المتبقية (سبق أن أعلن عجر عن أولوية البحث عن

تمويل كامل للمعامل بسبب الأوضاع الراهنة وعدم قدرة الدولة على التمويل. ضمانات دفع قيمة القروض من قبل وزارة المالية (كان ذلك قبل الانهيار المالي والنقدي). الاعتماد على الفبول الثقيل HFO يمكن أن يعرقل القدرة على تأمين القروض، ما يوجب البحث جدياً في تأمين الغاز الطبيعي لتشغيل المعامل، وإلا سيكون الخيار هو اعتماد الديزل أو أويل الأخرى كلفاً. وفيما سبق أن كشفت «الأخبار» عن مراسلات اجرتها إحدى الشركات الصينية مع رئاسة الحكومة ووزارة الطاقة، أكد وزير الطاقة وجود

تمويل كامل للمعامل بسبب الأوضاع الراهنة وعدم قدرة الدولة على التمويل. ضمانات دفع قيمة القروض من قبل وزارة المالية (كان ذلك قبل الانهيار المالي والنقدي). الاعتماد على الفبول الثقيل HFO يمكن أن يعرقل القدرة على تأمين القروض، ما يوجب البحث جدياً في تأمين الغاز الطبيعي لتشغيل المعامل، وإلا سيكون الخيار هو اعتماد الديزل أو أويل الأخرى كلفاً. وفيما سبق أن كشفت «الأخبار» عن مراسلات اجرتها إحدى الشركات الصينية مع رئاسة الحكومة ووزارة الطاقة، أكد وزير الطاقة وجود